الأمم المتحدة A

Distr.
GENERAL

A/50/483
28 September 1995
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة

الدورة الخمسون
البند ١١٢ من جدول الأعمال

مسائل حقوق الإنسان

رسالة مؤرخة ٢٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ موجهة
إلى الأمين العام من الممثل الدائم لإستونيا
لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أوجه انتباهكم إلى نص بيان أصدرته وزارة خارجية إستونيا بشأن التشريع الاستوني (انظر المرفق).

وأكون ممتنا لو تفضلتم بتعميم هذه الرسالة والبيان المرفق بوصفهما وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة في إطار البند ١١٢ من جدول الأعمال.

(توقيع) تريفيمي فيليستي
السفير
الممثل الدائم

111095 111095 95-29256

9529256

المرفق

بيان صادر في ٢١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ عن وزارة خارجية إستونيا

في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٥، نُشرت مذكرة عن حالة حقوق الإنسان في إستونيا كان الوفد الروسي قد عممها قبل ذلك في اجتماع المجلس الدائم لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، الذي عقد في فيينا يوم ١٣ حزيران/يونيه ١٩٩٥، وذلك بوصفها وثيقة رسمية من وثائق الأمم المتحدة (A/50/267، المرفق).

إن المذكرة، التي تتناول بعض جوانب التشريع الاستوني، وخصوصا حالة "السكان الناطقين بالروسية"، تتضمن ادعاءات تشوه صورة الحالة في إستونيا.

وفي هذا الصدد، تود وزارة خارجية إستونيا أن تقدم لمحة عامة للقضايا التي تناولتها المذكرة السالفة الذكر.

١ - لا يمكن ربط انسحاب القوات الروسية من الأراضي الاستونية بأية قضية أخرى، بما في ذلك ما يطلق عليه "حقوق الإنسان"، لأن القوات السوفياتية سابقا - الروسية حاليا - التي بقيت في إستونيا كانت من بقايا الضم السوفياتي لجمهورية إستونيا المستقلة في عام ١٩٤٠ والذي لم ينته إلا في عام ١٩٩١ ولم يكن لها أي مركز قانوني. واستنادا إلى مبادئ القانون الدولي والمفهوم العام لعلاقات حسن الجوار، لا يحق لدولة أن تحتفظ بقواتها في أراضي دولة أخرى ذات سيادة بدون موافقة الأخيرة.

٢ - لقد أثار الاتحاد الروسي مرارا مسألة "حقوق الإنسان"، وبعبارة أدق، مسألة "السكان الناطقين بالروسية". وكانت الحالة قبل الحرب العالمية الثانية تشبه الحالة عندما كانت دولة معينة تحاول إخضاع دول أخرى، مستغلة قضية الأصول الإثنية المشتركة كأداة سياسية. ومن الأهمية ملاحظة أنه ما من بعثة لتقصي الحقائق من مجموع ٢٠ بعثة ونيف قامت بزيارات قد أبلغت عن حدوث انتهاكات لحقوق الإنسان في إستونيا. وقد أصبحت إستونيا منذ عام ١٩٩٣ دولة عضوا في مجلس أوروبا، وهو أعرق منظمة دولية في أوروبا ويرصد عن كثب حالة حقوق الإنسان، ولم تتوفر حتى الآن في الاتحاد الروسي الشروط اللازمة للإنتماء إليه. ولا تتضمن تقارير بعثة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا إلى إستونيا معلومات عن انتهاكات حقوق الإنسان في إستونيا. وجاء في تقرير أخير للجنة حقوق الإنسان التابعة للجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا أن حالة حقوق الإنسان في إستونيا تعتبر مرضية. ولا تشير البحوث الاجتماعية المستقلة التي جرت في كل من إستونيا والاتحاد الروسي فضلا عن استطلاعات الرأي في إستونيا إلى أي دليل على وجود تمييز ضد الناطقين بالروسية بالمقارنة بالفئات اللغوية الأخرى (المجتمعات الناطقة بالسويدية والأوكرانية

والمجتمعات الأخرى). وعلاوة على ذلك، يشكل الروس واحدة من الأقليات القومية الأربع المعترف بها رسميا في إستونيا. وفيما يتعلق بتصديق إستونيا الوشيك على الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، يجري مرة ثانية دراسة جميع القوانين الإستونية والممارسات المتصلة بتطبيقها، مع خبراء من مجلس أوروبا.

٣ - إن قانون المواطنية الإستوني الجديد، الذي دخل حيز النفاذ في ١ نيسان/أبريل ١٩٩٥، متفق تماما، لا من الناحية الظاهرية فقط كما جاء في مذكرة الوفد الروسي، مع الاشتراطات المعترف بها دوليا. إن القانون القائم إلى حد كبير على أساس مبادئ قانون المواطنية لعام ١٩٣٨ الذي دخل مجددا حيز النفاذ عام ١٩٩٢، يشترط أن يكون مقدم طلب المواطنية قد أقام في إستونيا مدة خمس سنوات قبل تقديم طلبه. وفي السياق الإستوني المحدد الذي يشير إليه الوفد الروسي، لا يمس هذا الشرط الجديد الأشخاص الذين كانوا يقيمون بالفعل في إستونيا عام ١٩٩٠ (وقت إعلان فترة الانتقال لاستعادة الاستقلال) ومازالوا يقيمون فيها. ولذلك فإن القانون لا يفرض أي قيود للحصول على المواطنية. واستنادا إلى مقارنة دقيقة بقوانين المواطنية لبلدان أخرى، من الواضح أن قانون المواطنية الإستوني متفق تمام الاتفاق والقواعد والمعايير المعترف بها دوليا.

٤ - إن قانون اللغة الجديد الذي سُن أيضا في ١ نيسان/أبريل ١٩٩٥، لا يتيح أي إمكانيات للتمييز على أساس لغوي أو إثني. ومازالت الدولة الإستونية توفر التعليم باللغة الروسية. فثلث مجموع تلاميذ الصفوف الأولى الذين بدأوا دراساتهم هذا العام تلقوا تعليمهم باللغة الروسية، وهذا الرقم مطابق تماما للتركيب الإثني لسكان إستونيا. وبشكل عام، لا توفر السلطات الإستونية للأقليات القومية الأخرى التعليم العام بلغاتها الخاصة. ويحق للناطقين بالروسية في إستونيا تشكيل مؤسساتهم الثقافية والتعليمية، ومنظماتهم الدينية والإثنية، وممارسة تقاليدهم الثقافية، وإصدار المنشورات بلغتهم، وهلم جرا. وثمة صحيفتان يوميتان قوميتان، وعدة برامج إذاعية وتلفزيونية عامة وتجارية تبث المعلومات بالروسية. ويتضمن قانون اللغة أحكاما خاصة بالنسبة للمناطق التي توجد فيها نسبة عالية من الناطقين بالروسية حيث يمكن للسلطات المحلية استخدام اللغة الروسية بوصفها اللغة الداخلية للاتصال، وحيث يتمتع السكان بحق تلقي الرسائل الرسمية بلغة الأقلية.

٥ - وكمثال على "القلق" و"الخوف الدائم من الترحيل خارج إستونيا"، حسبما ورد في مذكرة الاتحاد الروسي، يستشهد الوفد الروسي بقضية السيد ب. روجوك، وهو قومي متطرف وممثل معاد للسامية ينتمي لحزب فلاديمير جيرينوفسكي، الحزب الديمقراطي الليبرالي الروسي. إن السيد روجوك مواطن روسي بالفعل، ولكن خلافا لمزاعم الوفد الروسي، لم تكن مواطنيته هي السبب في طرده من إستونيا. بل اتخذ قرار طرده لأنه كان يعمل بنشاط ضد النظام الدستوري لإستونيا ويحرض على الكراهية الإثنية. والطرد لهذه الأسباب هو إجراء عادي تماما، ويحدث عندما لا يحترم مواطنو بلدان أخرى قوانين البلد الذي يقيمون فيه. والسيد روجوك لم يكتف فقط بالإدلاء ببيانات تضمنت تأييده اعادة احتلال إستونيا، بل قام أيضا بانشاء هياكل تنظيمية لتحقيق ذلك الهدف. وكان كثير من أنشطته غير قانوني حتى طبقا لقوانين الاتحاد الروسي. وقد ساور إستونيا قلق شديد من بيانات السيد روجوك المعادية لليهود وهي تدعو الاتحاد الروسي للعمل معها من أجل محاربة العداء للسامية وغيره من أشكال الكراهية بين الجماعات الإثنية. لقد

كان للسيد روجوك بالفعل حق الطعن في إجراءات السلطات بعد طرده، وقد مارس هذا الحق بالفعل. وقد شرع في الإجراءات القانونية ذات الصلة.

٦ - وكدليل على حسن النية، مددت إستونيا مرة ثانية الموعد النهائي لتقديم طلبات منح تصاريح الإقامة للأجانب.

٧ - ولا يوجد في إستونيا دين رسمي، إذ أن هناك فصل بين الدين والدولة، أما القضايا الخلافية بشأن الكنيسة الأرثوذكسية، من ناحية القانون الكنسي (مكان المركز الكنسي لرعايا الأبرشية الأرثوذكس) والقانوني (استعادة أملاك الكنيسة بموجب القانون الإستوني) تمثل بقايا المشاكل المتعددة الناجمة عن الضم القسري لإستونيا المستقلة إلى الاتحاد السوفياتي عام ١٩٤٠، والذي أدى انهياره إلى دفع تلك القضايا الخلافية إلى المقدمة. إن الكنيسة الأرثوذكسية الإستونية التي وضعت نفسها عام ١٩١٩ تحت ولاية بطريرك القسطنطينية، عادت عام ١٩٩٢ وسجلت نفسها في هذا المركز بتأييد من ٢١ أبرشية. بيد أن أبرشيات أخرى معينة ترغب في أن يكون مركزها الكنسي في موسكو. ويمكن، بل ويجب حل مسألة الانقسام الواضح هذا ضمن الكنيسة.

٨ - وقد بدأت حكومة إستونيا منح تصاريح إقامة للمتقاعدين العسكريين الروس الذين أعربوا عن رغبتهم في البقاء في إستونيا. وقد قدم حوالي ٧٠٠ ١٣ طلب وهي الآن قيد النظر. وعينت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ممثلا لها لدى اللجنة المعنية بإصدار تصاريح الإقامة للضباط الركن المتقاعدين من دولة أجنبية.

- - - - -